

إشكالية المدرسة الخاصة في الجزائر: بين خصوصية المجتمع المحلي وتأثيرات العولمة الثقافية

The Problem of the Private School in Algeria: Between the Specificity of the Community and the Effects of Cultural Globalization

ريم لونيبي، جامعة باتنة 1، ¹rimbouti05@yahoo.com

تاريخ القبول: 2021-07-12

تاريخ الإرسال: 2021-05-16

ملخص:

تعتبر المدرسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي أنشأها المجتمع قصد الحفاظ على قيمه وثقافته ونقلها من جيل إلى جيل، كما أنها تعمل على نقل المعارف للطفل وتنمية مدرسته لينمو نموا عقليا، انفعاليا واجتماعيا سليما ليصبح فردا فعالا وصالحا في المجتمع، وباعتبار أن المدرسة مؤسسة فري تنقسم إلى مدارس تنشط في القطاع العام وأخرى تنتمي إلى القطاع الخاص، وقد جاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على واقع المدارس الخاصة في الجزائر، وإبراز أهميتها في المجتمع خاصة في ظل ما يسعى بالعولمة الثقافية وتأثيراتها المختلفة في المجتمع المحلي رغم خصوصيته، من خلال طرح الإشكالية وتحديد مفاهيم الدراسة، عرض مختلف التشريعات المتعلقة بالمدارس الخاصة، إبراز دور وأهمية المدرسة الخاصة في المجتمع ومختلف المشاكل التي تتعرض لها، انتهاء بتوضيح الخصوصية التي يتمتع بها المجتمع الجزائري في مجال التعليم واختراق العولمة الثقافية لهذه الخصوصية والذي أدى إلى تعظيم الحاجة إلى المدارس الخاصة.

الكلمات المفتاحية: مدرسة، مدرسة خاصة، مجتمع محلي، عولمة، عولمة ثقافية.

¹ المؤلف المرسل

Abstract:

The school is one of the institutions of socialization. It is created by the society in order to preserve its values and culture, and transmit them from one generation to another. It is also used to convey knowledge to the child and develop his perceptions to grow healthy mentally, emotionally and socially, and to become an effective and valid individual in society. Considering that the school is an institution, so it can be divided into types: those which are active in the public sector and others belonging to the private one.

This research paper aims to shed light on the reality of private schools in Algeria, highlighting their importance in society, especially in light of the so-called cultural globalization and its various effects on the local community despite its specificity. Hence, we raise the problem, define concepts of the study, expose the various legislations related to private schools, highlight the role and importance of the private school in society and the various problems to which it is exposed and clarify the specificity of the Algerian society in the field of education and penetration of this specificity by cultural globalization, which led to the maximization of the need to private schools.

Keywords: School – Private School - Local Community - Globalization - Cultural Globalization.

مقدمة:

أدت التغيرات التي فرضتها متطلبات العصر المعولم من تطور تكنولوجي وثورة معلومات وانفتاح على ثقافات دخيلة على الثقافة المحلية للمجتمع الجزائري، إلى تغير في بنية وقيم المجتمع الجزائري المحلي بالرغم من الخصوصية التي يتميز بها، فقد اخترقت هذه التغيرات تلك الخصوصية وفرضت توسع دور القطاع الخاص في شتى مجالات الحياة الاجتماعية، ومنها مجال التعليم حيث برز دوره كضرورة بديلة أو موازية للتعليم العمومي والذي ينتهي لنفس الوزارة،

ويتبنى نفس المناهج المعتمدة في القطاع العام ويخضع لنفس سلطة المراقبة والتوجيه. فأى جدلية قائمة بين خصوصية المجتمع المحلي الجزائري من جهة وتأثيرات العولمة الثقافية في التوجه نحو المدارس الخاصة في الجزائر من جهة أخرى؟

1. تحديد المفاهيم

1.1. التعريف السوسيولوجي للمدرسة:

اهتم العديد من علماء الاجتماع بتعريف المدرسة باعتبارها إطارا فاعلا ومهما في المجتمع، فحسب تالكوت بارسونز المدرسة هي "الوسيط الذي يتم من خلاله إعداد الأفراد وتدريبهم مهنيا للقيام بأدوارهم في المجتمع، وينظر بارسونز للمدرسة على أنها مؤسسة محايدة تعمل على إمداد التلاميذ بالمعارف والمهارات التي يحتاجونها للعمل في المجتمع الواسع الذي تتعدد مؤسساته وتنوع وظائفه." (بلحسن، 2012، ص 143)

أما بالنسبة لفرديناند بويسن فالمدرسة هي "مؤسسة اجتماعية ضرورية تهدف إلى ضمان عملية التواصل بين العائلة والدولة من أجل إعداد الأجيال الجديدة ودعمها في إطار الحياة الاجتماعية." (وظفة، 2004، ص 16) الملاحظ في التعريفين السابقين أنهما اعتبرا المدرسة وسيطا بين جانبيين: العائلة من جهة والحياة الاجتماعية والمهنية من جهة أخرى.

أما إيميل دوركايم فقد ذهب إلى اعتبار المدرسة "تعبير امتياز للمجتمع الذي يولها بأن تنقل إلى الأطفال قيما ثقافية وأخلاقية واجتماعية يعتبرها ضرورة لتشكيل الراشد وإدماجه في بيئته ووسطه، فهي مؤسسة اجتماعية ينشئها المجتمع بهدف تأهيل النشء للحياة الاجتماعية من خلال التربية" (يحيوي، 2014، ص 58)، ومن ثم فإن المدرسة جزء مهم في البناء الاجتماعي الكلي يهدف إلى إعداد أفراد صالحين من خلال عملية غرس قيم ثقافية وأخلاقية واجتماعية في هؤلاء الأفراد. وهذا ما ذهب إليه جون ديوي في مؤلفه المدرسة والمجتمع حيث أكد على أنه "لا يمكن للمجتمع أن يكون صادقا مع نفسه بأي صورة من الصور إلا إذا كان صادقا في تيسيره النمو التام لجميع الأفراد الذين يؤلفون ذلك المجتمع. وليس في هذا التوجيه الذاتي الذي قدمناه شيء يعتبر مهما كالمدرسة." (ديوي، 1978، ص 31)

2.1. تعريف المدرسة الخاصة:

المدارس الخاصة هي "المدارس التي لا تتلقى مساعدات مالية، ولا تخصص لها أموال في ميزانية الدولة وهذه المدارس عادة يتولى أمرها أفراد أو شركات أو مؤسسات القطاع في المجتمع أو

هيئات دينية والمؤسسات التعليمية الخاصة كل مؤسسة تعليمية غير حكومية مرخصة تطبق المناهج والكتاب المدرسي المقرر في المؤسسات التعليمية الحكومية" (جغدالي، 2017، ص 20) كما تعرف أيضا على أنها: تشمل جميع المؤسسات التربوية الأهلية والخاصة التي تتميز باستقلالها الإداري والمالي ويضاف إلى ذلك أن هذه المدارس تحظى باستقلال نسبي كبير فيما يتعلق بسياساتها التربوية وبرامجها التعليمية، وتكون هذه المدارس تابعة لهيئات أهلية أو خيرية محلية أو أجنبية أو أفراد من القطاع الخاص يتولون الانفاق عليها من أموالهم أو من الأقساط المدرسية أو من الهيئات والتبرعات المرتبطة بها وإدارتها والإشراف عليها" (جغدالي، 2017، ص 24)

3.1. تعريف المدرسة الخاصة حسب المشرع الجزائري:

عرف المشرع الجزائري المدرسة الخاصة في المادة رقم 02 من الأمر رقم 07-05 المؤرخ في 23 أوت 2005 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 59 المؤرخة في 2005/08/28 كالتالي: تعتبر مؤسسة خاصة للتربية والتعليم كل مؤسسة للتربية والتعليم ينشئها شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص وتقدم تعليمًا بمقابل.

هذا وقد حددت المادة رقم 09 من نفس الأمر المذكور سابقا المستويات التعليمية التي يمكن للخواص تغطيتها وهي:

- التعليم التحضيري.
- التعليم الابتدائي.
- التعليم المتوسط.
- التعليم الثانوي.

بينما أوجبت المادة 10 من نفس الأمر على مؤسسة التربية والتعليم الخاصة تطبيق البرامج الرسمية للتعليم المعمول بها في مؤسسات التربية والتعليم العمومية التابعة لوزارة التربية الوطنية، أما المادة 11 من نفس الأمر فنصت على أنه يمكن لمؤسسة التربية والتعليم الخاصة، زيادة على برامج التعليم الرسمية أن تقدم نشاطات اختيارية تربوية وثقافية بعد ترخيص من الوزير المكلف بالتربية الوطنية.

4.1. تعرف المجتمع المحلي:

يعرف المجتمع على أنه "مجموعة من الناس الذين يقيمون غالبا على رقعة من الأرض وترتبطهم علاقات دائمة نسبيا وليست من النوع العارض المؤقت، ولهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها وتسود بينهم روح جمعية تشعرهم بأن كلا منهم ينتمي لهذا المجتمع" (محمود، 2001، ص 05)

أما المجتمع المحلي فهو "عبارة عن نسق اجتماعي يشتمل على عدد كاف من البناءات الاجتماعية النظامية لأفراد وجماعات وتنظيمات، يستهدف إشباع حاجاتهم من خلال تكوين علاقات دور متباينة تشمل بناء النسق الكلي ولذلك فالمجتمع المحلي هو أصغر وحدة للبناء الاجتماعي داخل أي مجتمع تستطيع أن تعتمد على نفسها." (الكتر، 2009/2008، ص 26) وقد اعتبر رديفيلد أن المجتمع المحلي "يحظى بأربع خصائص أو مقومات محددة، وهي التميز، وصغر الحجم، والاكتفاء الذاتي، وتجانس السكان." (الكتر، 2009/2008، ص ص 26-27)

5.1. تعريف العولمة

بالعودة إلى العناصر الأساسية التي تكون هذا المصطلح يتبين لنا أنها ظاهرة ليست بالحديثة ف"ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم. كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، وعلى الأخص منذ الكشف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر، أي منذ عدة قرون" (أمين، 2009، ص 17)، غير أن تأثير هذه الظاهرة يتغلغل في جميع مجالات الحياة ويؤثر بها بشكل مستمر ودائم.

في مستهل الفصل الأول من كتابه "العولمة والثقافة: المزيج الكوني" أشار "جان نيدرلين بيترس" إلى أن العولمة هي "كلمة رمزية تثير الجدل؛ فهي تتخطى حدود السياسة والمال، والإعلام والحركات الاجتماعية، والاهتمام العام والأكاديمي. والعولمة بوصفها تحدياً سياسياً تتخطى الطيف الأيديولوجي وتنخرط في الحركات الاجتماعية والسياسات على كافة المستويات. وتنطوي العولمة على نقلة نوعية من مرحلة الدولة- الأمة، والسياسات الدولية إلى سياسات النطاق الكوكبي." (بيترس، 2015، ص 23)، وعليه يمكن القول بأن مفهوم العولمة يتحدد ضمن سياقات عدة: اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية...وفيما يلي عرض لمجموعة من التعاريف التي تناولت العولمة:

لغويا تعني العولمة: "تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، ويقال "عولم الشيء أي جعله عالمياً" (منصور، 2003، ص 11) هذا يعني إكساب الأشياء صفة العالمية بمحاولة تعميمها. أما اصطلاحاً تعددت التعاريف بتعدد السياقات التي تناولت هذا المفهوم فهناك من اعتبر العولمة "نتيجة الانفجار المعرفي وثورة المعلومات التي أحدثتها المكتشفات العلمية الأخيرة، بوصفها نتاجاً معرفياً لمجموعة متكاملة من الجهود الفكرية والإمكانات المادية والخبروية، في ميادين البحث العلمي والتقني كافة." (البكري، 2015، ص 46) هذا الانفجار مثل قفزة علمية ومعلوماتية وتقنية هائلة سرعت عملية التأثير في الأذهان وإعادة هيكلتها لتتقبل ملامح علمية، ثقافية وقيمية دخيلة عن ثقافة المجتمع المحلي.

وهناك من ينظر إلى العولمة من الناحية الاقتصادية ويعرفها بأنها: مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي، وفيه تذوب الشؤون الاقتصادية للدولة القومية في الإطار العالمي دون اعتبار للحدود السياسية للدول، وفيها ينتقل الإنتاج الرأسمالي من عالمية التبادل والتوزيع إلى عالمية الإنتاج وإعادة الإنتاج في ظل هيمنة الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وإنهاء أي تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي، وتبني كل ما في مصلحة رأس المال الذي يتجه نحو إنتاج المعلومات." (برو، 2017، ص 47)، وهذا المعنى تصبح العولمة أداة لنشر قيم النظام الرأسمالي كالحرية الاقتصادية، الفردانية، تحرير أسعار، الانفتاح على الأسواق العالمية، إنهاء دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية...

أما من الناحية السياسية فتعتبر العولمة تهديدا وتحديا لمفهوم "سيادة الدولة الوطنية وذلك من خلال إيجاد شبكة من العلاقات فوق الوطنية، مما يؤدي إلى تراجع دور الدولة القومية ووظائفها ضمن نطاق معين، فالمبادئ الليبرالية الغربية من حرية وتعددية ديمقراطية للأفراد قد توجه شعوب العالم إلى دعوات أكثر مرونة من دعوات الدولة الوطنية مما يخفي سيادتها، وظهرت مؤسسات عالمية فوق وطنية وفوق قومية تتحكم بمصير الدول." (الخلايلة، 2018، ص 251-252)

إجمالا يمكن القول بأن العولمة هي: طفرة نوعية في مجالات التكنولوجيا والمعلوماتية، والتي شكلت مرحلة تاريخية تتسم بالتطور العلمي الهائل، تأثيراتها مست مختلف الأوضاع: الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية على المستوى العالمي.

6.1. تعريف العولمة الثقافية:

تعني العولمة الثقافية "محاولة الاندماج والتقارب الثقافي بين الشعوب المختلفة وإزالة الفوارق الثقافية بينها ودمجها في ثقافة واحدة ذات خصائص مشتركة، تهدف إلى هيمنة ثقافة الأقوى على الثقافات الضعيفة من خلال تذويب ثقافة الآخر وتلاشيها ودمجها بثقافة عالمية واحدة." (الخلايلة، 2018، ص 252)

وهناك من عرفها بأنها "نسق موحد من القيم يقوم على خرق الهوية القومية الوطنية من خلال الاستلاب والتهجين ومحاربة الهويات الثقافية وتجزئتها وسريان الفكر الأمريكي وخصوصيته داخل هذه المجتمعات." (الخلايلة، 2018، ص 252) بهذا نستنتج بأن العولمة الثقافية تعني أمركة النظام العالمي ونشر قيم القوى الطاغية على الشعوب المستضعفة والتابعة.

2. واقع المدارس الخاصة في الجزائر

1. ظهور المدارس الخاصة في الجزائر والتشريعات المتعلقة بها:

يعتبر القرار رقم 07-05 المؤرخ في 23 أوت 2005، المحدد للقواعد العامة التي تحكم التعليم في مؤسسات التربية والتعليم الخاصة، ثاني قرار سمح بإنشاء واستغلال المدارس الخاصة في الجزائر، والذي جاء ليلغي أحكام المرسوم رقم 90-04 المؤرخ في 24 مارس 2004 الذي يحدد شروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وفتحها ومراقبتها، وهو توقيت حديث نوعا ما مقارنة بمختلف دول العالم، وقد احتوى هذا القرار على ثمانية فصول وضحت كيفية إنشاء مؤسسة التربية والتعليم الخاصة، كيفية التعليم والتدريس فيها، المراقبة والتوجيه، العقوبات المفروضة على المخالفين.. وغيرها من الأحكام التي سنوضح أهمها فيما يلي:

- كيفية إنشاء المدرسة الخاصة: نصت المادة رقم 3 من القرار المذكور أعلاه على أن: "يخضع إنشاء مؤسسة التربية والتعليم الخاصة إلى رخصة مسبقة يمنحها الوزير المكلف بالتربية الوطنية"، ويقدم طلب رخصة إنشاء مؤسسة التربية والتعليم الخاصة مؤسسها أو مسؤولها المؤهل لتمثيل الشخص المعنوي، كما يجب أن يرفق طلب رخصة الإنشاء بملف تقني يستجيب لبنود دفتر الشروط التي يحددها الوزير المكلف بالتربية الوطنية" (المادة 4، 5 من القرار رقم 07-05 المؤرخ في 23 أوت 2005 بتصريف).

- الفصل الخاص بالتعليم: حددت المواد رقم 11، 10، 9، 8 كيفية التعليم في المدرسة الخاصة أنه يجري بصفة إجبارية باللغة العربية باستثناء تعليم اللغات الأجنبية في جميع المواد والمستويات، كما يتعين على المدرسة الخاصة تطبيق البرامج الرسمية للتعليم المعمول بها في المدارس التابعة للقطاع العام، إلا أنه يمكنها تقديم نشاطات إضافية اختيارية تربوية وثقافية بعد الترخيص من وزير التربية الوطنية.

- الفصل الخاص بالتدريس: وقد غطت هذا الفصل المواد من 12 إلى المادة 18، حيث يكون التدريس في المدرسة الخاصة:

- بالشروط المعمول بها في مدارس القطاع العام من حيث: النظافة والأمن الداخلي، الشهادات والمؤهلات التربوية المؤهلي ومستخدمي التعليم والتأطير،
- يتوجب على المدرسة الخاصة أن تضمن متابعة وتقييم نتائج تلاميذها وتحسن مستواهم عن طريق المراقبة المستمرة، وإعلام أولياء التلاميذ باستمرار بنتائج أبنائهم،

- تسمح الشهادات المدرسية الممنوحة من المدرسة الخاصة للتلاميذ بالاستفادة من المنح العائلية في حدود التشريع والتنظيم الجاري العمل بهما.
- تتوافق دورية العطل المدرسية ومدتها في المدرسة الخاصة مع تلك المطبقة في المدرسة التابعة للقطاع العام.
- يخضع تحويل التلاميذ من المدرسة الخاصة إلى مدرسة عمومية إلى نفس أحكام التحويل بين المدارس العمومية.

- الفصل الخاص بالمراقبة وتتويج الدراسة: نصت المادتان: 19 و20 من نفس القرار بأن المدرسة الخاصة تخضع إلى المراقبة البيداغوجية والإدارية التي يمارسها موظفو التفتيش التابعون لوزارة التربية الوطنية، ويجب على المدرسة الخاصة أن تحضر تلاميذها للمشاركة في الامتحانات الرسمية التي تنظمها وزارة التربية الوطنية.

- الفصل الخاص بالعقوبات المفروضة على المخالفين: يترتب على كل مخالفة لأحكام الأمر المذكور سائفا سحب رخصة إنشاء المدرسة الخاصة وغلقها مباشرة، ويعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى اثني عشر شهرا وبغرامة مالية من مائة ألف دينار جزائري إلى خمسمائة ألف دينار جزائري كل شخص استمر في ممارسة نشاط التعليم الخاص بعد سحب رخصة الإنشاء. (المادة 27، 28 من القرار رقم 07-05 المؤرخ في 23 أوت 2005 بتصرف)

وقد تدعم هذا القرار بالمرسوم التنفيذي رقم 05-432 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005 والمحدد لشروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وفتحها ومراقبتها الوارد في الجريدة الرسمية رقم 74 المؤرخة في 13 نوفمبر 2005، حدد فيها: الحجم الساعي، شروط تسمية المدارس الخاصة، إمكانية إنشاء فروع لها والشروط اللازمة لذلك، الشروط العلمية والأخلاقية اللازم توفرها في المدير والمستخدمين من حيث السن، الشهادة وأقدميتها، القدرة والأهلية الصحية، النظام الداخلي المعتمد في المدرسة الخاصة وإعلام التلاميذ به، وحقوق التلاميذ.

2.2. الحاجة للمدارس الخاصة ودورها في المجتمع:

نظرا للاكتظاظ الذي تشهده المدارس العمومية الجزائرية، والحاجة المستمرة للتلاميذ لدروس التقوية والدعم من أجل تدارك الدروس التي لم يتمكنوا من استيعابها بالشكل الكافي أنتج حاجات جديدة كتوافر المدارس الخاصة كبديل أو مكمل للمدارس العمومية، والتي تظهر أهميتها ودورها في المجتمع من خلال أهدافها التي يمكن توضيحها فيما يلي:

- التعاون مع مدارس القطاع العام من خلال تقديم نفس خطط ومناهج وزارة التربية والتعليم، مع إمكانية إضافة نشاطات تعليمية وثقافية إضافية كتكثيف تدريس اللغات الأجنبية مثلا أو استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العملية التعليمية.

- استخدام أساليب وبرامج تعليمية تحفز مواهب وإبداع الطلاب من خلال بيئة تعليمية تضمن تحقيق الجودة الشاملة وتساعد على النمو الفكري، الانفعالي، الاجتماعي والبدني، والتي تعمل على بناء شخصية الطالب بناء متكاملًا يشمل: الجانب التربوي- الأخلاقي، العلمي، التكنولوجي، الثقافي، الرياضي...

- التعرف على المشكلات الاجتماعية والنفسية التي يعاني منها الطلاب من خلال ملاحظة سلوكياتهم الغير طبيعية (كالغياب المتكرر، التخلف الدراسي، العنف في المدرسة، النفور من المدرسة...) ومحاولة مساعدتهم على حلها ومواجهتها.

- غرس القيم الدينية والأخلاقية والوطنية للمجتمع المحلي وحماية الطلبة من السلوكات الانحرافية المنتشرة خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتعريفهم بخطورتها.

- تعريف الطلبة بالنظام العام للمجتمع المحلي وعاداته وأعرافه وتقاليده وضرورة احترامه والتقيده به، وهذا ما ذهب إليه دوركايم حينما عرف الوظيفة التربوية للمدرسة على أنها " العمل الذي تمارسه الأجيال الراشدة على الأجيال التي لم تنضج بعد من أجل الحياة الاجتماعية. إن هدفها أن تثير لدى الطفل وتنمي عنده طائفة من الأحوال الجسدية والفكرية والخلقية التي يتطلبها منه المجتمع السياسي، في جملته، وتتطلبها البيئة الخاصة التي يعد لها، بوجه خاص." (عبد الدائم، 2000، ص 28)

3.2. عيوب ومشاكل المدارس الخاصة

تعاني المدارس الخاصة من مجموعة مشاكل وعيوب يمكن إيجازها فيما يلي:

- يفترض بالمدارس الخاصة أن تقدم ما يميز طلبتها عن سواهم من الطلاب، لكن ما نجده في معظم المدارس الخاصة أنها تكتفي بتقديم البرامج التعليمية وفق المنهاج المقدم من الوزارة المعنية فقط.

- تكريس وإعادة إنتاج الطبقية والتفاوت الاجتماعي في المجتمعات التي تغلبت على مثل هذه المظاهر.

- الحاجة المستمرة للأساتذة ذوي الخبرة والكفاءة، تجعل المدارس الخاصة تلجأ إلى استخدام الأساتذة المتقاعدين من التعليم العمومي.

- التكاليف الباهظة التي لا تستطيع غالبية الأسر دفعها خاصة تلك التي تضم العديد من الأفراد المتمدرسين والتي "قد تتجاوز 15 ألف دينار شهريا بالنسبة لطلبة البكالوريا وحوالي 8500 دينار لطلبة الطور المتوسط، وأزيد من 4500 دينار شهريا لطلبة الابتدائي." (almayadeen.net)

- القيام بالتجاوزات وعدم احترام دفتر الشروط جعل مصالح الوزارة المعنية تغلق بعض المدارس الخاصة ما يؤثر على تطور التعليم ومصير الطلبة المتمدرسين فيها.

3. اختراق العولمة الثقافية لخصوصية المجتمع الجزائري وتحوله نحو المدارس الخاصة:

للإجابة عن التساؤل: أي خصوصية للمجتمع الجزائري المحلي في مجال التعليم؟ يمكن عرض مجموعة من المتغيرات التي تميز المجتمع الجزائري المحلي والتي تجعله يتمتع بخصوصية تفرد بها عن باقي المجتمعات كالتالي:

1.3. الثقافة الشعبية القائمة على الاستفادة من الديمقراطيات الثلاث: والتي تتمثل في مجانية العلاج، مجانية السكن، ومجانية التعليم والتي عنيت بها هذه المداخل، حيث "تعتبر إلزامية التعليم ومجانيته من أهم النهضات التربوية التي حققتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، ويمثل النظام التربوي أحد أهم دعائم التربية والتكوين التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية وعليه فلا وجود لمدارس خاصة" (جغدالي، 2017، ص 8) في تلك المرحلة، وعليه فقد غلبت إلزامية ومجانية التعليم طبيعة المجتمع الجزائري وأعطته خصوصية متفردة.

2.3. محدودية الإمكانيات والموارد المالية: إن طبيعة التعليم الخاص والمدارس الخاصة تحتم توفر الإمكانيات المالية لتغطية أقساط التمدريس، إلا أن غالبية أفراد المجتمع الجزائري ينتهي إلى الطبقة الوسطى ذات الدخل المحدود بالمقارنة بمتطلبات الحياة اليومية وما تستلزمه المدارس الخاصة من تكاليف ومصاريف.

3.3. متوسط عدد الأطفال المتمدرسين في الأسرة الواحدة: حتى من الناحية الديمغرافية فإنه في كل أسرة جزائرية هناك العديد من الأفراد المتمدرسين وبالتالي فإن أعباء تمدريس كل هؤلاء الأطفال سيثقل كاهل الأسرة.

4.3. محدودية المدارس الخاصة في حد ذاتها: ويرجع ذلك للعديد من الأسباب نذكر منها:

- حادثة التشريعات المتعلقة بالمدارس الخاصة والتي ظهرت في سنة 2005 حيث بقيت الدولة الجزائرية إلى وقت قريب تعتمد على التعليم العمومي فقط.
- ضالة التوجه نحو الاستثمار في التعليم، وهذا راجع لطبيعة التشريعات أو عدم وفرة رؤوس الأموال التي يتطلبها القطاع، أو غياب رؤية واضحة المعالم حول الاستثمار في المجال التعليمي لدى المستثمرين.
- ضعف توجه الموارد البشرية نحو المدارس الخاصة وتفضيل التوجه نحو القطاع العام (ثقافة الاتكالية المتوارثة)، أو اعتماد المدارس الخاصة على الموارد البشرية المتقاعدة من القطاع العام.

5.3. الحالة الوسطية بين العمومي والخاص: فبالرغم من اعتماد الأغلبية على القطاع العمومي في تدريس أبنائهم إلا أنهم يضطرون إلى تدعيم مكتسباتهم في القطاع الخاص بتوجيههم نحو دروس الدعم.

كل هذه المتغيرات تعطي خصوصية للمجتمع الجزائري المحلي في مجال التعليم يتفرد بها، لكن رغم ذلك يلاحظ أن هناك إقبال يتزايد تدريجيا نحو المدارس الخاصة وهذا عائد حسب رأي الباحثة إلى التغيرات الحاصلة في بنى وقيم المجتمع المحلي والراجعة للمتطلبات التي فرضتها عليه العولمة الثقافية.

خاتمة:

إن التغيرات التي شهدتها المجتمعات نتيجة تأثيرات العولمة الثقافية ومنها المجتمع الجزائري وذلك في مختلف الميادين سواء الاقتصادية، الثقافية أو الاجتماعية، طرح مطلب تكوين الأفراد، وإعدادهم للتكيف مع هذه التغيرات العامة من جهة وتأثرهم بمعطيات هذه المرحلة من جهة أخرى، وهو ما عظم دور القطاع الخاص في مجال التعليم لما له من امتيازات يوفرها (المواصلات، التعامل مع عدد ضئيل من التلاميذ في الصف، النشاطات الثقافية والرياضية الإضافية، القرب من أولياء التلاميذ...) غير أن أبواب المدرسة الخاصة مفتوحة للأسر الميسورة الحال والقادرة على تحمل أعباء تدرس الأبناء، عكس المدرسة في القطاع العمومي التي تبقى أبوابها مفتوحة لجميع أفراد المجتمع بمختلف مستوياتهم.

قائمة المراجع:

- أمين جلال. (2009). العولمة. ط1. القاهرة: دار الشروق.
- برو هشام. (2017). أثر سياسات منظمات العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات القومية – مع الإشارة إلى الاقتصاد الجزائري وتأثره سياسات منظمات العولمة الاقتصادية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة. العدد 03.
- البكري طلال وسام أحمد. (2015). العولمة وأثارها في المستقبل التعليمي للغة العربية وهويتها. مجلة جسر المعرفة. المجلد 1. العدد 4.
- بيترس جان نيدرفين. (2015). العولمة والثقافة المزيح الكوني. ترجمة خالد كسروي وطلعت الشايب. ط1. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 59 المؤرخة في 2005/08/28.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 74 المؤرخة في 2005/11/13.
- جفدالي صليحة. (2016/2017). دراسة سوسولوجية للمدارس الخاصة وعلاقتها بإنتاج النخبة. مذكرة ماستر في علم الاجتماع التربوي. جامعة الجلفة.
- الخلايلة المعتصم بالله أحمد. (2018). أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر الأحادية القطبية. مجلة التراث. المجلد 8. العدد 1.
- عبد الدائم عبد الله. (2000). نحو فلسفة تربوية عربية – الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الكنز لبنى. (2008/2009). دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي. رسالة ماجستير في علم اجتماع تنمية العلاقات العامة. جامعة عنابة.
- محمود منال طلعت. (2001). التنمية والمجتمع. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- المدارس الخاصة في الجزائر. (2017). بتاريخ 2021/02/09 على الساعة 21:23 www.almayadeen.net